الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج

سياسة البحث العلمي الجامعي

تاريخ الانشاء	جانفي 2022	حسب	مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج
رقم الإصدار	2	عدد الصفحات	5
تمت الموافقة عليه بواسطة	مدير الجامعة	الحالة	الوثيقة المعتمدة
آخر مراجعة	ديسمبر 2024	حسب	مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج
المراجعة القادمة	ديسمبر 2026	حسب	مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج

المقدمة:

في عصر يتسم بالتحديات العالمية المعقدة مثل التغير المناخي، الصحة العامة، والتحول التكنولوجي، أصبح البحث العلمي متعدد التخصصات ضرورة ملحة لتحقيق التقدم والابتكار. انطلاقًا من التزامها بالريادة الأكاديمية والمساهمة في التنمية المستدامة، تعتمد جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي هذه السياسة لتوجيه أنشطتها البحثية نحو التميز العلمي، التعاون الفعّال، والتأثير المجتمعي.

التعريفات:

- **البحث متعدد التخصصات** :المشاريع البحثية التي تجمع بين تخصصات علمية مختلفة (مثل العلوم الطبيعية، الهندسة، والعلوم الاجتماعية) لتحقيق أهداف مشتركة.
- **التأثير الأكاديمي** :مدى انتشار الأبحاث واستخدامها في المجتمع العلمي، يُقاس بعدد الاستشهادات وجودة المنشورات.
- **التطبيق العملي** :تحويل نتائج البحث إلى حلول أو منتجات تخدم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

الوصف:

"سياسة البحث العلمي الجامعية" هي إطار إستراتيجي يهدف إلى تعزيز الأنشطة البحثية في الجامعة من خلال دعم الأبحاث متعددة التخصصات، تحسين جودة الإنتاج العلمي، تعزيز الشراكات الخارجية، تطبيق المخرجات البحثية لخدمة المجتمع، توفير بيئة داعمة للباحثين مع الاعتراف بإنجازاتهم عبر نظام ترقية وظيفية، وتقديم دعم إداري محدد لفرق البحث متعددة التخصصات.

الأهداف:

1. **تعزيز الأبحاث متعددة التخصصات** :تحقيق تعاون بين 70% من كليات الجامعة في مشاريع بحثية مشتركة بحلول 2026.
2. **تحسين جودة المنشورات العلمية** :زيادة النشر في المجلات المصنفة عالميًا (*Scopus* و *Web of Science*)بنسبة 25% خلال 5 سنوات.
3. **زيادة التعاون الخارجي** :إبرام 15 اتفاقية شراكة مع مؤسسات أكاديمية وقطاعات اقتصادية بحلول 2026.
4. **تطبيق نتائج البحث** :تحويل 20% من المشاريع البحثية إلى تطبيقات عملية (مثل براءات اختراع أو حلول مجتمعية) بحلول 2026.
5. **دعم الباحثين** :توفير منح لـ100 باحث سنويًا وتطوير 8 مختبرات بحثية بحلول 2027.
6. **الاعتراف بالبحوث متعددة التخصصات في الترقية الوظيفية** :إنشاء نظام ترقية يعترف بالإسهامات في الأبحاث متعددة التخصصات كمعيار أساسي للتقدم الأكاديمي بحلول 2026.

7. **تقديم دعم إداري لفرق البحث متعددة التخصصات** :توفير مساعدة إدارية متخصصة لتسهيل عمل الفرق البحثية المشتركة بحلول 2025.

الآليات:

1. **تقييم وتخطيط البحث :**
   - يضع المجلس العلمي خططًا سنوية وخمسية، مع تخصيص 40% من المشاريع للبحث متعدد التخصصات.
   - مراجعة نتائج البحث كل 6 أشهر لتحديد التقدم وتقديم التوصيات.
2. **دعم البنية التحتية :**
   - اقتراح إنشاء 8 وحدات بحثية متعددة التخصصات بحلول 2028، مع تمويل من ميزانية الجامعة والمنح الخارجية.
   - تخصيص 15% من الميزانية السنوية لاقتناء المستندات العلمية والتقنية.
3. **تعزيز التعاون :**
   - تنفيذ 5 برامج تبادل علمي دولي سنويًا بحلول 2026.
   - إطلاق 3 مبادرات تعاون مع القطاعات الصناعية المحلية سنويًا.
4. **تحفيز النشر والإبداع :**
   - تقديم مكافأة مالية (مثل 500 دولار) لكل منشور في مجلة عالية التأثير.
   - تنظيم معرض ومؤتمر سنوي لعرض الأبحاث متعددة التخصصات.
5. **التقييم والمتابعة :**
   - تقييم الأبحاث بناءً على مؤشرات: عدد الاستشهادات (هدف: 1000 استشهاد سنويًا)، نسبة التكامل التخصصي (70%)، والتطبيقات العملية (20 مشروعًا).
   - تقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة لضمان التنسيق.
6. **نظام الترقية الوظيفية المعترف بالبحوث متعددة التخصصات :**
   - **الفترة** :تقييم الباحثين كل 3 سنوات للترقية بناءً على إسهاماتهم في الأبحاث متعددة التخصصات، بدءًا من 2025.
   - **المعايير** :تُمنح نقاط إضافية (مثل 20% من إجمالي التقييم) للمشاريع التي تجمع بين تخصصين أو أكثر، مع الأولوية للمنشورات في مجلات عالمية والتطبيقات العملية.
   - **التنفيذ** :يشرف المجلس العلمي على تقييم الأداء البحثي، ويوافق مجلس الإدارة على الترقيات.
7. **الدعم الإداري المحدد لفرق البحث متعددة التخصصات :**
   - **الوصف** :تعيين منسق إداري متخصص لكل فريق بحثي مشترك، يتولى تنظيم الاجتماعات، إدارة الموارد، وتسهيل التواصل بين الأعضاء من تخصصات مختلفة.
   - **التنفيذ** :يبدأ البرنامج في 2025، مع توفير 10 منسقين إداريين كمرحلة أولية لدعم 10 فرق بحثية، ويُوسع لاحقًا بناءً على الحاجة.

- **المهام** :تتضمن إعداد التقارير الدورية، التنسيق مع الجهات الخارجية للشراكات، وتسهيل الوصول إلى التمويل والتجهيزات، بالإضافة إلى حل التحديات الإدارية مثل الجداول الزمنية والموافقات.

دور المجلس العلمي:

- **التنفيذ الأكاديمي** :تقييم جودة الأبحاث وتأثيرها باستخدام قواعد بيانات عالمية، تطوير خطط التنفيذ، وتقييم الأداء البحثي للترقية.
- **التخطيط** :اقتراح هياكل بحثية جديدة، برامج تعاونية، وتوصيات لتفعيل الدعم الإداري.

دور مجلس الإدارة:

- **الإشراف الاستراتيجي** :اعتماد الخطط والميزانيات المقترحة، بما في ذلك نظام الترقية والدعم الإداري.
- **التكامل المؤسسي** :ضمان توافق الأبحاث مع الأولويات الوطنية والجامعية.

المسؤوليات والموارد:

- **التمويل** :يُموَّل 60% من الميزانية الجامعية و40% من المنح الخارجية، مع تخصيص ميزانية إضافية للترقية والدعم الإداري (مثل رواتب المنسقين).
- **التنفيذ** :يشرف نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي على التنفيذ بالتعاون مع المجلس العلمي.
- **التوزيع** :تخصيص الموارد بناءً على أولويات المشاريع متعددة التخصصات، معايير الترقية، واحتياجات الدعم الإداري.

المخرجات المتوقعة:

- زيادة المنشورات متعددة التخصصات في *Scopus* و*Web of Science* بمعدل 50 منشورًا سنويًا بحلول 2027.
- تحقيق 15 شراكة مع القطاعات الصناعية والمجتمعية، مما ينتج 10 حلول مبتكرة بحلول 2028.
- تحسين ترتيب الجامعة بمقدار 50 مركزًا في *Interdisciplinary Science Rankings* خلال 5 سنوات.
- ترقية 30% من الباحثين بناءً على إسهاماتهم في الأبحاث متعددة التخصصات بحلول 2028.
- تحسين كفاءة 10 فرق بحثية متعددة التخصصات بنسبة 40% بفضل الدعم الإداري بحلول 2026.

الرقابة والتقييم:

- **لجنة المتابعة** :تُشكَّل لجنة برئاسة نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي، تضم ممثلين من المجلس العلمي ومجلس الإدارة، لمراقبة التقدم، نظام الترقية، وأداء الدعم الإداري.

- **التقارير** :تقديم تقرير سنوي شامل في نهاية كل عام أكاديمي لتقييم التقدم ومعالجة التحديات.
- **المراجعة** :مراجعة السياسة كل 5 سنوات للتكيف مع التطورات العلمية والمؤسسية، بما في ذلك تحديث معايير الترقية والدعم الإداري.